

رسالة أبي داود السجستاني

في وصف تأليفه لكتاب السنن

رواية أبي الحسين بن جميع عن محمد بن عبد العزيز الهاشمي عنه

بتقدمة وتعليق

محمد زاهد الكوثري

عني عنه

ومعها

تعطير الأنفاس بذكر سند ابن اركامس

الإمام صاحب كتاب الحكم الإكراه في الطلاق والنكاح

كلهما بقلم

محمد زاهد الكوثري

طبع في مطبعة الأنوار بالقاهرة

في ٨ ربيع الفرد سنة ١٣٦٩ هـ

رسالة أبي داود السجستاني

في وصف تأليفه لكتاب السنن

رواية أبي الحسين بن جميع عن محمد بن عبد العزيز الهاشمي عنه

بتقدمة وتعليق

محمد زاهد الكوثري

عني عنه

ومعها

تعطير الأنفاس بذكر سند ابن أركاس
والافصاح عن حكم الاكراه في الطلاق والنكاح

كلاهما بمسلم

محمد زاهد الكوثري

طبع في مطبعة الأيوار باماهرة

في ٨ رجب الفرد سنة ١٣٦٩ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کلیۃ عن سنن ابی داود ورسالتہ فی وصف سننہ

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد رسول الله وآله وصحبه وكل من سار
على نور هداة .

وبعد فان كتاب السنن للإمام الحافظ الحجة أبن داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥هـ رحمه الله من أنفع كتب الحديث لمن يعنى بأحاديث الأحكام فى الحلال والمحرام حتى قال بعض الأصوليين بكفايته للمجتهد فى الأحاديث ، ولذا ترى الإمام أبابكر أحمد بن على الرازى الجصاص عظيم الاهتمام به وجتيد الاستحصار لأحاديثه خاصة فى شرحه على نسجى الجامع الكبير وشرحه على مختصر الطحاوى ومختصر السكرجى وفى أحكام القرآن وغيرها من مؤلفاته بحيث تجد أحاديثه على طرف لسانه ؛ يسوقها بسنده فيها كلما لزم مع سعة دائرة روايته فى أحاديث الأحكام من سائر دواوين الحديث .

ولسن أنى داود نحو سعة من الرواة عنه فاللؤلؤى وابن داسة مهمان
 فى الرواية إلا فى بعض التقديم والآخر ، وقد سقط من رواية ابن داسة من
 كتاب الأدب من قوله : (باب ما يهول إذا أصبح) إلى (باب الرجل يرمى
 إلى غير مواليه) فى بعض النسخ . وأما روايته ابن الأعرابى فتقص عنها
 كثيراً وقد سقط منها كتاب العتق والملاحم وكتاب الحروف وكتاب الخاتم
 ونصف كتاب اللباس ، وفاته من كتاب الطهارة والصلاة والسكاح أوراق
 كثيرة كما ذكره ابن حجر فى (المعجم المهرس) وابن طولون فى (المهرس
 الأوسط) . وفى روايته أنى الحسن بن الحسن بن أحمد بعض زيادات
 تنفع فى نقد الأحاديث ، وكذا رواية إسحاق بن موسى الرملى .

وقد احتلّت الأنظار في مراتب أحاديثه ، وود ذكر الدهي في سير السلاء :

(ان أعلى ما فى سنن أبى داود من الثابت ما أخرجه الشيخان وذلك نحو
 شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر، ثم يليه
 ما رغب عنه وكان إسناده جيداً سالماً من علة وشذوذ، ثم يليه ما كان إسناده
 صالحاً وقبله العلماء لمجيئه من وجهين ليسين فصاعداً ثم يليه ما ضعف إسناده
 لنقص حفظ راويه مثل هذا يسكت عنه أبو داود غالباً، ثم يليه ما كان بين
 الضعف من جهة راويه فهذا لا يسكت عنه بل يوهنه غالباً وقد يسكت عنه
 بحسب شهرة نكارتة اه) . هذا فى نقد الذهبى وفيها بعض ما ينافى ما نص
 عليه أبو داود فى رسالته .

ورسالته إلى أهل مكة فى وصف سننه بما لا يستغنى عنه باحث فى مراتب
 أحاديث كتاب أبى داود فأسوقها هنا من خط الحافظ عبد العزى المقدسى
 لما فيها من الفوائد الجزيلة ، وسندى فيها اجازة إلى ابن طولون بسماعه على
 ناصر الدين أبى البقاء بن زريق الحافظ سماعاً من لفظ ابن ناصر الدين الدمشقى
 الحافظ سماعاً من أبى هريرة بن الذهبى قراءة على أبى نصر محمد بن محمد بن
 الشيرازى عن أبى عبد الله عمر بن محمد السهروردى الزاهد عن أبى الفتح
 محمد بن عبد الباقي بن الطلى عن ابن حرون عن محمد بن على الصورى عن
 أبى الحسين محمد بن أحمد بن جميع الغسانى عن محمد بن عبد العزيز الهاشمى
 عن أبى داود رضى الله عنهم أجمعين .

ومن أحسن سروح سنن أبى داود سرح الشهاب بن رسلان أحمد بن
 محمد المقدسى تلميذ المرمى ، وهو محفوظ فى مكتبة (لاله لى) فى الأستانة
 فى أربعة مجلدات تحت رقم (٤٩٨ - ٥٠١) وفى سروح المتأخرين محارفات
 وحب الحرى البالغ والحرر الشديد . وأما سدى إلى ابن طولون فمذكور
 فى (التحرير الوخير فيما ينتعجه المستحير) .

وفى ما علم على (سروط الأئمة الستة لآلى الفضل محمد بن طاهر المقدسى)
 وعلى (سروط الأئمة الخمسة للجارمى) بحوث تتعلق بشروط أبى داود لم أر
 إعادة ذكرها ها ا كفاء بما هالك . والله سبحانه هو ولى النفع .

محمد زاهد السكوتري

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة أبي داود

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

أخبرنا الشيخ أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سليمان المعروف بابن البطي اجازة ان لم أكن سمعته منه ، قال أنسأنا الشيخ أبو الفضل أحمد ابن الحسن بن خيرون المعدل قراءة عليه وأنا حاضر أسمع ، قيل له أقرأت على أبي عبد الله محمد بن علي بن عبد الله الصوري الحافظ قال سمعت أبا الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن جميع الغساني بصيداً فأفريه ، قال سمعت أبا بكر محمد بن عبد العزيز بن محمد بن الفضل بن يحيى بن القاسم بن عون ابن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي بمكة يقول : سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث بن اسحاق بن بشير بن تسداد السجستاني ، وسئل عن رسالته التي كتبها إلى أهل مكة وغيرها جواباً لهم فأملى عليها : سلام عليكم فاني أحمد إليكم الله الذي لا إله الا هو وأسأله أن يصلي على محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم كلما ذكر .

أما بعد عافانا الله وإياكم عافية لا مكروه معها ولا عقاب بعدها فاسم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أهى أصح ما عرفت في الباب ووقعت على جميع ما ذكرتم فاعلموا انه كذلك كله إلا أن تكون قد روى من وجهين صحيحين فأحدهما أقدم^(١) إسماداً والآخر صاحبه أقدم في الحفظ وربما كتبت ذلك ولا أرى في كتابي من هذا عترة أحاديث ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين وإن كان في الباب أحاديث صحاح لأنه يكفر ، وإنما أردت قرب سمعته ، وإذا أعدت الحديث في الباب من

(١) وفي أصلنا (أقوم إسماداً والآخر صاحبه أقدم في الحفظ) لكن في شرح السحاوي على أعميه العرافي (أقدم إسماداً والآخر أقدم في الحفظ) فيكون قوله (ربما كتبت ذلك) بمعنى ذلك الأقدم في الإسماد لعلو سنده مع تقدم الآخر في الحفظ كما وقع مثل ذلك في مقدمته صحيح مسلم (ر)

وجبين وثلاثة فأنما هو من زيادة كلام فيه ، وربما فيه كلمة زيادة على الأحاديث وربما اختصرت الحديث الطويل لأنى لو كتبه بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرته لذلك .

وأما المرسل فقد كان يحتاج به العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ومالك ابن أنس والأوزاعي ، حتى جاء الشافعي فتكلم فيه وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضوان الله عليهم ، فإذا لم يكن مسند ضد المرسل ولم يوجد مسند فالمرسل يحتاج به ، وليس هو مثل المتصل فى القوة .

وليس فى كتاب السنن الذى صنفته عن رجل متروك الحديث ^(١) شيء . وإذا كان فيه حديث منكر يثبت أنه منكر ، وليس على نحوه فى الباب غيره . وهذه الأحاديث ليس فيها فى كتاب ابن المبارك ولا كتاب وكيع إلا الشيء اليسير ، وعامته فى كتاب هؤلاء مراسيل ، وفى كتاب السنن من موطأ مالك بن أنس شيء صالح ، وكذلك من مصنفات حماد بن سلمة وعبد الرزاق .

ابن أنس : هذه الكتب فيما أحسنه فى كتب جميعهم أعنى مصنفات مالك ابن أنس وحماد بن ، وعبد الرزاق .

وقد ألهى نسما على ما وقع عندي ، وإن ذكر لك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، يتلوه ، فإنه غافل أنه حديث رواه إلا أن يكون فى كتابي من طريق آخر فإني لم أخرج الطرق لأنه يكبر على المتعلم .

ولا أنكر ، أن الاستقصاء غيرى ، وكان الحسن بن على الخلال يجمع ما أخرجه تسعمائة حديث ، وذكر أن ابن المبارك قال : السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم من تسعمائة حديث فقليل له ، إن أبا يوسف قال هي ألف .

(١) لم يذكر الرازي أن الأثر عن أمسال عمرو بن واقد الدمشقي ، ومحمد بن ، عن ابن المبارك ، عن جابر السكاني وسليمان بن أرجم ، وإسحاق بن عباد ، عن أبي هريرة ، ومحمد بن عطاء المرزوقي ، فلا بد من تعيين كلام أبي هريرة ، ولذا قال ابن رجب فى شرح علل الترمذي . (مراده أنه لم يخرج لمتروك الحديث ، عنده على ما ظهر له ، أن المتروك متفق على تركه ، فإنه قد أخرج له حديث فقليل فيه) . (٢) متروك ، وإن قل فيه أنه منهم بالكذب (٣) .

ومائة، قال ابن المبارك : أبو يوسف يأخذ بتلك الهنات ^(١) من هنا وهنا نحو الأحاديث الضعيفة .

وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ^(٢) ، وفيه ما لا يصح سنده ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ^(٣) ، وبعضها أصح من بعض . وهذا لو وضعه غيري لقلت أنا فيه أكثر ، وهو كتاب لا يرد عليك سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسناد صالح إلا (وهي) فيه إلا أن يكون (كلاماً) استخرج من الحديث ولا يكاد يكون هذا .

(١) استكثر ابن المبارك ما ذكره أبو يوسف من أن عدد السنن ألف ومائة باعتبار ما عليه هو ، لكن لمثل أبي يوسف من أئمة الاجتهاد المكثرين من الحديث نظر خاص في الرواة الذين عاشروهم وفي عدد السنن غير نظر أمثال ابن المبارك من المجاهدين غير المتفرغين لاستنباط الأحكام وتطلب الأحاديث الأحكام ومثل أبي يوسف يكون أدري بشيوخه من منابذهم ، وأنت تعلم قولهم في الحسن ابن عماره وقول الرامهرمزي فيه في (المحدث الفاضل) ومراد أبي داود من حكاية قول ابن المبارك هنا أنه زاد عليهما ما تراه عنده من عدد السنن ؛ لكن السنة عند السلف هي الطريقة المسلوكة للمسلمين خلفاً عن سلف إلى حصره المصطفى صلى الله عليه وسلم جماعة عن جماعة ، وهذا أصبغ من إطلاق السنة عند المأخرين على ما يشمل خبر الآحاد (ز) .

(٢) وشهرة بكاره الخبر بين أهل الحديث تغني عن البيان لظهور أمره بينهم في نظر الذهبي كحديث الأوعال (ر) .

(٣) أي للاعتبار أو للحجة وتعيين أحدهما تابع للقرينة القائمة كما هو شأن المشترك ، وادعاء أنه صالح للحجة تقويل لأبي داود ما لم يقله ، قال النووي : في سنن أبي داود أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها مع أنه متفق على ضعفها فلا بد من تأويله أنه نافي للنووي نفسه في شرح المذهب واحتج فيه بما سكت عليه أبو داود إطلاقاً وهذا ليس بحيد ، وقد روى أبو داود عن أمثال ابن أبي شيبة وصالح مولى التوأمة ، وعبد الله بن محمد بن عقيل ، ومروى عن وردان وصالح ابن الفصل ، ودلهم بن صالح وغيرهم من الضعفاء ما كثر عنهم وسكونه إما يبين بعد استقصاء الروايات المختلفة من كتاب السنن لأن في بعضها ما ليس في الآخر (ز)

ولا أعلم شيئاً بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموا من هذا الكتاب .
ولا يضر رجلاً أن لا يكتب شيئاً من العلم بعدما يكتب هذه الكتب . وإذا
نظر فيه وتدبره وتفهمه حيث يشاء يعلم مقداره .

وأما هذه المسائل مسائل الثوري ومالك والشافعي فهذه الأحاديث
أصولها . ويعجبني أن يكتب الرجل مع هذه الكتب من رأى أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم ، ويكتب أيضاً مثل جامع سفيان الثوري فإنه أحسن
ما وضع الناس في الجوامع .

والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير ، وهي عند كل
من كتب شيئاً من الحديث إلا أن تميزها لا يقدر عليه كل الناس والفخر
بها أنها مشاهير فإنه لا يحتاج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى
ابن سعيد والثقات من أئمة العلم ، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت
من يطعن فيه ولا يحتاج بالحديث الذي قد احتج به إذ كان الحديث غريباً
شاداً ، فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرده عليك
أحد ، وقال إبراهيم النخعي : كانوا يكرهون العريب من الحديث . وقال يزيد
ابن أبي حبيب إذا سمعت الحديث فأنشده كما تنشده الضالة فإن عرف والا فدعه .
وأن من الأحاديث في كتابي السنن ما ليس بمتصل وهو مرسل ومدلس
وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل وهو
مثل الحسن عن جابر ، والحسن عن أبي هريرة ، والحكم عن مقسم عن
ابن عباس ، وليس بمتصل . وسماع الحكم عن مقسم أربعة أحاديث . وأما
أبو اسحاق عن الحارث عن علي فلم يسمع أبو اسحاق من الحارث إلا أربعة
أحاديث ليس فيها مسند واحد .

وأما ما في كتاب السنن من هذا النحو فقليل ولعله ليس للحارث الأعور
في كتاب السنن إلا حديث واحد فإما كتبه بأخرة وربما كان في الحديث
ما ثبت صحة الحديث منه إذا كان يحكي ذلك على قريباً تركت الحديث إذا
لم أفهمه ، وربما كتبه ويسته وربما لم أفهمه وربما أتوقف عن مثل هذه
لأنه ضرر على العامة أن يكشف لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من
عيوب الحديث لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا .

وعدد كتب هذه السنن ثمانية عشر جزءاً مع المراسيل منها جزء واحد
مراسيل . وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من المراسيل منها ما لا يصح
ومنها ما هو مسند عن غيره وهو متصل صحيح ولعل عدد الذي في كتب من
الاحاديث قدر أربعة آلاف وثمانمائة حديث ، ونحو ستمائة حديث من المراسيل
فن أحب أن يميز هذه الاحاديث مع الالفاظ فربما يحییء حديث من
طريق وهو عند العامة من طريق الائمة الذين هم مشهورون غير أنه ربما
طاب اللفظة التي يكون لها مدان كثيرة . ومن عرفت نقل في ^(١) جميع هذه
الكتب فربما يحییء الإسناد فيعلم من حديث غيره أنه غير متصل ، ولا يتبينه
السامع الا بأن يعلم الاحاديث ويكون له فيه معرفة فبقي عليه مثل ما يروى
عن ابن جريج قال أخبرني عن الزهري . و يرويه البرساني ^(٢) عن ابن جريج
عن الزهري ، فالذي يسمع يظن أنه متصل . ولا يصح عنه ، فاما تركه
لذلك ، لأن أصل الحديث غير متصل ولا يصح وهو حديث معلول ، ومثل
هذا كثير ، والذي لا يعلم يقول قد ترك حديثاً صحيحاً من هذا وجاء
بحديثه معلول .

ولم أصنف في كتاب السنن إلا الاحكام ولم أصنف كتب الرهد وفضائل
الاعمال وغيرها فهذه الاربعة الآلاف والمائة ^(٣) كما هي الاحكام .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله
وسلم تسليماً وحسبنا الله ونعم الوكيل .

١. قوله من السنن المحمودة بظاهره منسوق حديث ٣٤٨ (١٨٨) وروى الاصل
بعض وهو ما مع كونه بخط الحافظ عبد الله المقدسي . والحمد لله
أولاً ، وآخرأ وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين (ز) .

(١) وفي الأصل من (ز) ٢٠٠ ، في الأصل (١٠) (١١) وروى آخر
سنن عبد الله بن أبي شيبة (١٠) في الأصل من (ز) في الأصل من (ز) في الأصل من (ز)
السنن من أبي داود . في الأصل من (ز) في الأصل من (ز) في الأصل من (ز) في الأصل من (ز)
اربعة ائمة . في الأصل من (ز) في الأصل من (ز) في الأصل من (ز) في الأصل من (ز)
في الأصل من (ز) في الأصل من (ز) في الأصل من (ز) في الأصل من (ز) في الأصل من (ز)

تعطير الأنفاس بذكر سيد ابن أركاس

بقلم

محمد زاهد الكوثري

عنى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله . وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد : فقد سألني عالم فاضل له اهتمام بضبط رجال الأسانيد في الروايات عن ابن أركاس ، الوارد في لمعة الآخذين عن الحافظ ابن حجر فأقول مستعينا بالله جل جلاله : إن (ابن أركاس) المذكور في عداد تلاميذ ابن حجر العسقلاني في أثبات بعض الممارقة والمنازعة من المهاجرين هو ضد الدين محمد بن أركاس اليتسكي النطاسي — نسبة إلى مرييه وخاله — الآتي ذكره — المولود سنة ٨٤٢ هـ المبرجم له في (٧ — ١٣١) من النور اللامع للحافظ السخاوي وفي طبقات الحنفية للشمس التميمي ، وكانت وفاته سنة ٩٨٠ هـ فيما ذكر ، أو المعالي محمد بن عبد الرحمن العزي الحميري في كتابه (ديوان الاسلام) المحفوظ تحت رقم ٢٥٤ (تاريخ) في الحراة السعودية بدار الكتب المصرية ، والعري هذا هو صاحب لطائف المنن في آثار خدمة المشيخة المذكور في السير الوجيز ، فيكون ابن أركاس ابن عمز واللاتين ومائة . ثمة عند وفاته على تفسر صحة الساريح المذكور لوفاته في « ديوان الاسلام » .

وقد انفرد بالرواية محمد سحازي ، الواعظ ، أرحم الجامع الصغير

للسيوطي المترجم له في «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» للمحيي في «٤ - ١٧٥» منه ويؤيد المحي هناك أخذ ابن أركاس عن ابن حجر تعويلاً على ترجمته في طبقات التميمي، ولا غبار في أخذه عنه إلا أن تعميره إلى سنة ٥٩٨٠. هو محل الاشتباه لانفراد حجازي الواعظ بهذا النبأ وبهذا الإسناد، كما يقول أبو المعالي الغزي المذكور.

وقد عول على هذا الإسناد عبد الباقي الحنبلي في «رياض الجنة في آثار خدمة السنة» المذكور في «التحرير الوجيز» أيضاً حيث ساق أسانيد بطريق شيخه محمد حجازي الواعظ عن ابن أركاس عن ابن حجر، وللغارية خاصة شغف بسوق الأسانيد بطريق (ابن أركاس) هذا بإبدال السين شينا كما هو عادتهم في التعريب مثل قولهم في «تركس» و «أركس» «تركش» و «أركش».

و «أركاس» في الأصل بضم الهمزة وسكون الراء والكاف، ولا استحالة في اجتماع الساكنين عند الترك والاعاجم - وهو بمعنى «لا يجفل» في الأصل وهذا اللفظ نطقه «أوركز» في اللهجة العثمانية الحديثة، هذا هو أصل هذا اللفظ في اللغة التركية، تم جعل علماً، فتكسر الكاف عند التعريب تفادياً من اجتماع الساكنين.

و (أركاس) هذا من الممالك الجراكسة في عهد الظاهر برقوق وهو صالح معمر صلب أكل الدين البابرقي وغيره. ولما مات (أركاس) هذا سنة ٨٤٤ هـ وترك ابنه محمداً وهو ابن سنتين تولى كفالاته خاله نظام الدين محمد بن الجيغا الحنفي مكافأة لاركاس الذي كان كفهله عندما قتل الناصر فرج أباه ظلماً وعدواناً أسوة بما كان يفعله في ممالك أيه برقوق، فنشأ محمد بن أركاس نشأة طيبة، وتلقى العلوم عن شيوخ ذكرهم السخاوي، وجمع تذكرة في مجلدات قبل وفاة السخاوي، وهو كان لطيف الذات كثير الأدب كما يقول السخاوي.

وفي (قطف الثمر) : (ص ٧) رواية الشريف الولاتي (١) عن ابن أركاس

(١) هكذا في «حسن الوفاء» وأيده الأستاذ الفضلي باعث تحرير هذه الرسالة ونظماً من قال الواولتي بناء على ما سمعه من أهل تلك الديار (ز)

فلا يكون حجازى الواعظ منفرداً بالرواية عنه كما ظن أبو المعالي الغزى ،
 لكن قلنا يوثق بصاحب قطف الثمر في ذكره متابعات لرواة عن معمر بن
 مجاهيل . وقد تلاعبت الأقلام في الإثبات في هذا الاسم ، ففى ثبت الأمير
 الكبير (ص ٨) : (عن شيخه المعمر ابن أحمد ^(١) الساكن بغيط العدة
 بمصر عن ابن حجر) ، وفى (قطف الثمر) ص ٧ (عن محمد بن خليل عرف
 بابن أركاش الحنفى عن ابن حجر) ، وفى (حصر الشارد) : (عن محمد ^(٢) بن
 محمد بن خليل المعروف بابن أركاس الحنفى عن ابن حجر) . وغير ذلك .
 وقد روى عن الواعظ أبى عبد الرحمن محمد بن أحمد بن محمد الشعرائى
 المعروف بحجازى الواعظ : محمد بن علاء الدين البابلى الحافظ كما روى عنه
 عبد الباقي الحنبلى كما سبق من غير أن يتهماه فى روايته عن ابن أركاس المعمر
 وبالنظر إلى تلاعب الأقلام فى اسمه لا يبعد أن يكون شيخ الواعظ هو
 الشيخ أحمد الجركسى المعمر - لا محمد بن أركاس - الذى يقول عنه الواعظ
 فى فتوى له : (سمعت من أستاذى المؤرخ من ألق الا صاغربالا كابر شهاب
 الدين أحمد الجركسى) كما فى أخبار الاول للإسحاقى (ص ١٤٣) فتكون رواية
 الواعظ (عن أحمد عن أبيه محمد بن أركاس عن ابن حجر فىكون تاريخ
 ٩٨٠ هـ تاريخاً لوفاة أحمد دون أبيه ، ولعل أباه سابق الوفاة بأن توفى فى حدود
 سنة ٩٢٠ هـ ، ومن عاش ١٣٨ سنة فى غاية الندرة فى تلك القرون ، ولا سيما
 بين العلماء ، رغم مزاعم الاظناء ، فىكون النزول فى السند أجود وأسلم من
 العلو بسند فيه معامز والله سبحانه ولى التوفيق والتسديد ، وصلى الله على
 سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم . تحريراً بقلم الفقير اليه سبحانه محمد زاهد بن
 الحسن الكورى عني عنهما فى ٢٢ من ذى القعدة سنة ١٣٦٣ هـ والحمد لله
 أولاً وآخراً .

(١) ولعل لفظ (اس) مقحم فى غير موضعه مع سقوط اسم الأب وأصل
 الكلام (أحمد بن محمد ساكن غيط العدة) والله أعلم (ز)
 (٢) ولعله محرف من أحمد فىكون (خليل) فى الموضعين اسماً آخر لاركاس
 جمعاً بين الاسم التركى والاسم العربى على عادة الاتراك والله أعلم (ر)

الأفصاح عن حكم الإكراه في الطلاق والنكاح

بقلم محمد زاهد الكوثري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وآله وصحبه أجمعين
أما بعد فقد اقترح على بعض أهل العلم والفضل أن أتحدث عن قول أبي
حنيفة في حكم الإكراه في الطلاق والنكاح مع تبين وجه اندفاع رأى ابن
حزم في ذلك فكتبت ما يسره الله سبحانه لي في هذا الموضوع وسميته (الأفصاح
عن حكم الإكراه في الطلاق والنكاح) ومن الله التوفيق والتسديد .

فأما مسألة الإكراه عند أصحابنا فمشروحة شرحاً جيداً في الجوهر النقي
ونصب الراية وعمدة العيني وبنائته وفيض الباري وعقود الجواهر المنيرة،
لمرتضى ، وعلى كل حال المسألة خلافية بين الساف فلا محل لتحويل ابن
حزم في المسألة كما سنالم به ان شاء الله تعالى ، فأتحدث هنا عن المسألة اجمالاً
والله ولي التسديد فأقول :

قال ابن عسك البر في الاستذكار شرح الموطأ - وهو من محفوظات دار
الكتب المصرية - وإجلال مؤلفه كلمة اتفاق بين العلماء حتى عند ابن حزم :
« كان الشعبي والنخعي والزهرى وابن المسيب وأبو قلابة وشريح في رواية
يرون طلاق المكره جائزاً وبه قال أبو حنيفة وأصحابه والمورى وكذا ذكرهم
ابن المنذر في الاشراف الا أنه ذكر بدل شريح فتادة »

وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن عمر (ؓ) أنه أجاز طلاق المكره ،
وأخرج عن الشعبي والنخعي والزهرى وفتادة وابن جبير أنهم أجازوه ،
وأخرج عن سعيد بن جبير أنه بلغه قول الحسن : « ليس طلاق المكره
بشيء » فقال يرحمه الله انما كان أهل الشرك يكرهون الرجل على الكفر
والطلاق فذلك الذى ليس بشيء وأما ما صحح أهل الإسلام بينهم وهو جائز اه
يعنى أنه نافذ ، وأخرجه ابن أبى شيبه في مصنفه عن الشعبي والنخعي وابن
المسيب وأبو قلابة وشريح اه .

ومن علم منزلة ابن المسيب والزهرى في فقهاء المدينة بل الشام وهو رواية
النخعي وابن جبير والشعبي وشريح في فقهاء الكوفة ومنزلة فتادة وابن قلابة

(١) هذا يناقئ أثر ثابت بن عياض في الموطأ فليحظر أيهما المؤخر .

بين فقهاء البصرة لا يتسرع إلى تخطئة من يرى هذا الرأي من أمثال أبي حنيفة والتوري وأصحابهما. وقد صحح عن علي كرم الله وجهه: كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه اه علقه البخاري وأخرجه أبو القاسم البغوي في الجعديات وسعيد بن منصور في السنن بسند صحيح كما في فتح الباري « ٣١٦-٩ »

وقال البدر العيني في البناية شرح الهداية وفي عمدة القاري شرح البخاري: أن مذهبنا مذهب عمر وعمر بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم وبه قال الشعبي وابن جبير والنسائي والزهري وسعيد بن المسيب وشريح القاضي وأبو قلابة وقتادة والتوري وثبت ذلك عن عمر بن عبد العزيز أيضاً .

قال الخطابي في معالم الدين ٣ - ٢٤٣ : قال أصحاب الشافعي في المكروه: إنما لا يمضي طلاقه إذا ربي عنه بتيه مثل أن يسوي طلاقاً من وثاق أو نحوه كما يكره على الكفر فيؤدى وهو معتد بقلبه بالإيمان اه .

وقول مالك والشافعي وأحمد في تجويز الطلاق غير قاصد معناه عند الأكرام إذا لم يمسى لزم أن يقع الطلاق حيث لا يذو له إلا كراهة فليتأمل . وقال السهيلي في الروض في مذهب أبي حنيفة في كراهة: إن الوحة الفصحى يربده اه وقال الكتسميري في فيض الباري « ٣١٦-٤ » حصص الحنفية المكروه بالبور بنحو ما يروى في توريه ديانة ووضاء وأما إذا استحق ولم يور فيعتبرون طلاقه كما في شرح الرقابة اه فيكون هذا مرافقاً لقول الخطابي في مذهب الشافعية . فانظر الآن في أدلة ابن حزم ونزوان: إذا عزوه إلى عمر أن الطلاق بالآراء ليس بطلاق ففي سننه عبد الملك بن قدامة الجهمي وأبوه ، فعبد الملك حنيفة أو حاتم وقال أبو داود: في حديثه كراهه ، وقال الدارقطني يترك وقال البخاري ، يعرف وينكر ، رفرل ابن مدين صالح لا يقوى أمام ملك الخروج ، وهذا آراءه . قال عنه ابن تيمية الهادي في النجيب إنه لم يدرك عمر اه يروى أبو عبد الله ملاحق هذا عن عمر فقال : فرجع إلى عمر فأبأها منه وليس ذات بأولى من هذا ، فكيف يتمسك ابن حزم برواية مضطربة . سندها ضعيف . مع الانقطاع ؟ بل في سنن سعيد بن منصور عن فرج بن نهالة عن عمرو بن نهال عن عمر إمام طلاقها . ومثله عمر بن عمر رضي

الله عنهما كما اختلف بهما ابن حزم وأخذ يؤولهما من غير مبرر . والكلام في فرج في رواياته عن أشخاص خاصة وليس هذا منهم . وأما ما عزاه إلى علي فقي سنده حماد بن سلمة وهو مختلط فلا يصح خبره عن غير ثابت حتى عند مسلم : وأما ما عزاه إلى ابن عمر وابن الزبير فقي سنده ابن عيينة اختلط قبل وفاته بمدة لكن تأيد بما في الموطأ من أثر ثابت بن الأحنف وأما ما عزاه إلى ابن عباس فقي سنده هشيم وهو كثير التدليس وعكرمة مختلف فيه وعنينة يحيى بن أبي كثير وهو مدلس مراسيله شبه الريح ولم يسمع من أنس فضلاً عن ابن عباس رضي الله عنهم ولم يذكر سنداً لما عزاه لغيرهم حتى نتكلم فيه على أنه لا حجة في قول الصحابة عند الظاهرية فكيف يحاول أن يحتج بقولهم هنا . وأما حديث لا طلاق في إغلاق فمحتمل لمعان فلا يحتج به هنا .

وأما احتجاجه بحديث « إنما لكل امرئ ما نوى » فلو بنى الأمر على النية دون اللفظ لوقع الطلاق والعتاق والنكاح والنذر وغيرها بالنية المجردة ولا قائل بذلك فسقط هذا الاستدلال ، وأما تمسكه بحديث « إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » فلا حجة له فيه على تقدير صحة الحديث ، وقد قال ابن أبي حاتم عن طرق هذا الحديث : قال أبي هذه أحاديث منكورة كأنها موضوعة ولا يصح هذا الحديث ولا يثبت أسناده اه وقال محمد ابن نصر المروزي في الاختلاف : ليس له اسناد يحتج بمثله . وقال عبد الله بن أحمد في العلل ان أباه أنكر هذا الحديث جداً وقال أحمد في روايه الخلال : من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله . راجع بسط الكلام في روايات هذا الحديث ووجوه القول فيها في نصب الراية « ٢ - ٦٤ » ، والتلخيص « ١٠٩ » ، لأن « تجاوز » ظاهر في رفع الأثم لا رفع الحكم لأن من قتل خطأ فعليه الدية والكفاره بالنص ، ومن جامع بالأكراه فعليه الغسل كما يترتب عليه فساد الحج والصوم وغير ذلك من الأحكام أجمعاً .

على أن هذا الحديث أخرجه ابن حزم بطريق الربع المؤذن عن بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عبيد بن عمير عن ابن عباس مرفوعاً فحكم بصحته

مع أن شيخ الربيع في هذا الحديث يختلف فيه وهو أيوب بن سويد عند الحاكم وبشر عند غيره وأيوب هذا ضعفه أحمد ، وقال النسائي ليس بثقة وقال ابن معين ليس بشيء ، والاقتصار على هذا ليس من الأمانة في شيء .
على أن ابن حزم كثير الأوهام في الرجال وكثير الأغلاط في الأحاديث كما يظهر من تتبع كلامه في مخالفة أئمة الهدى وكما يظهر في «القدح المعلق في الكلام على أحاديث المحلى» ، للحافظ قطب الدين الحلبي .
وأما حجة أصحابنا في المسألة سوى تلك الآثار المروية عن الصحابة رضي الله عنهم فأحاديث :

منها حديث أبي هريرة مرفوعا «ثلاث جدهن جدد وهزلن جدد النكاح والطلاق والرجعة» حسنه الترمذي وقال : والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم . وقال الحاكم بعد أن أخرج الحديث بطريق عبد الرحمن بن حبيب : هذا هو ابن أردك من ثقات المدنيين اه . وغاية ما قال الذهبي في ابن أردك هذا فيه لين ، لكن قال في الميزان : صدوق له ما ينكر اه . ومن الذي لا يكون عنده ما ينكر اه ؟ وفي تهذيب التهذيب أنه ذكره ابن حبان في الثقات . فبعد أن وثقه ابن حبان والحاكم وقال الذهبي أنه صدوق وحسن له الترمذي يكون من التهور البائع قول ابن حزم « ١٠ - ٢٠٤ » فيه : أنه متفق على ضعف روايته بعد أن صف حديثه في صف الأحاديث الموضوعة ولم يقل فيه منكر الحديث سوى النسائي وهو معروف بالتشدد ، على أن الحديث رواه أبو حنيفة مباشرة عن عطاء ابن أبي رباح عن ابن مارك وهذا سند كالجبل كما في مسند الحارثي من رواية الوليد بن مسلم عن أبي حنيفة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن مارك عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وهذا متابع توى أن كان الحديث السابق في حاجة إلى متابع .

على أن ابن حزم يحمل الترمذي فيقول عنه من أبو عيسى ؟ ويجهل ابن ماجه كما ذكرت في كثير من المواضع ولا سيما فيما علق على شروط الأئمة . ومضمون هذا الحديث أن الاعتداد في تلك المسائل بما ينطق به اللسان

لا بما في القلب المغيّب عنا فيدخل النطاق بالطلاق في حالة الإكراه في أحد
القييلين حتّى فلا معنى لمحاولة ابن حزم التلصّص من حكم هذا الحديث الصريح
في هذا الباب (٢٠٤-١٠) .

ومنها حديث الطحاوى (٥٧٢) في معاني الآثار في قوله عليه السلام
لخليفة وأبيه حين حلفهما المشركون : نفى لهم بيعدهم ونستعين الله عليهم .
ومنها آثار الصحابة والاحاديث المرسلة فاننا نحتج بها .

وأما محاولته الرد على الأحاديث المرسلة في هذا الباب بأمرها مرسله فزعزعة
ظاهرية حدثت بعد المائتين . فالأئمة المتبوعون على قول المرسل ولا سيما
عند تأييده بتعدد المخرج ونحو ذلك كما هو منسروح في موضعه . وهما التأييد
ظاهر مكشوف . والملاعب بالدين من تكلم في الأدلة الباصعة بجهل ، ورد
الاحاديث المرسلة على الإطلاق ، وبند آثار الصحابة رضي الله عنهم . وأما
دعوى سقوط مادون الكفر بالإكراه بطريق الأولوية وعفلة عن أن الساقط
عن الحكم عند الإكراه هو النطق باللفظ لا اعتقاد الكفر فيكون المسموح
بالكفره النطق باللفظ موريا لا قاصداً معناه كما سبق من الخطأ في مذهب
الشافعي والكشميري في مذهب أبي حنيفة . وهناك أحاديث أخرى منعه
لكن بقوى بعضها بعضاً فيستأنس بها على أقل تقدير .

نم ترك المرأة عند رجل لا يغار على عرضه فيجضع للإكراه لا بداسه
مع عز الإسلام الذي لا يقبل الخنوع والذلة فلبسكم بانفصالها عن ذلك المثل
لكون زوجة لرجل بعرف العر والكرامة والدفاع عن العرض ، بل أن
الإكراه في أمر النكاح والطلاق يكون عند سادة الفوضى وروهن سلطان
الحكم ، فاذاك إذا لم يصل المكروه إلى بعثته بطريق وقوع النكاح أو اللان
يسعى للوصول إلى غايته بالمال وهذا أصبر الشرس ، مع ما في ذلك من الحكم
بالوقوع من صون الاسباب من الاحتملات . وعلى كل حال المال خلافة
لا إمكان لجعلها اتقاءة للدلالة المتبادرة في المسألة ومما ينسب ترجيح أحد
القولين على الآخر بمرجحات نحمل فيها الأبطال . والله سبحانه أعلم .

في ١١ من ربيع الأول سنة ١٣٦٦

تأييد الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب .
 الترحيب بنقد التأييد ، من غير التاريخ .
 النكت الطريفة في الحديث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة .
 إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الحلواني لابن الجويني . ومعه : أقوم المسالك
 بحث اخذ مالك عن أبي حنيفة واخذ أبي حنيفة عن مالك .
 الإشفاق على أحكام الطلاق في الرد على من يقول إن الثلاث واحدة .
 بلوغ الإمامي في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني .
 حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي .
 لمحات النظر في سيرة الإمام زفر .
 الإصباح بسيرة الإمامين الحسن بن زياد وصاحبه محمد بن شجاع .
 الحاروي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي .
 التحرير الوجيز فيما يتعمه المستجير .
 صعقات البرهان على صعقات العدوان .
 إرغام المرید في شرح النظم العبد لتوسل المرید .
 محو التمول في مسألة التوسل .
 براس المهتدي في اجتلاء إلهام العارف - مرداش المحمدي .
 نظرة عابرة في مزاعم من ينكر نزول عيسى عليه السلام قبل الآخرة .
 رفع الاشتباه في حكم كسب الراس ولبس النعال في الصلاة .
 إلهام الواقية في العروص والقافية .
 حنين المتجمع وأمين المتوجع .
 لغت النظم في الاختلاف في اللفظ لابن فتيبة .
 يدب الطلام انهم هو ، دولة ابن القيم عابثا على السيف المستقبل لائق الصبي
 التماسات المهتدي في شروط الأئمة . السيرة لمحمد بن طاهر المقدسي والمحمد الحجازي
 إلهام على حبائض معتد الإمام أحمد . دلائل موسى المديني والمصنف
 إلهام لإبراهيم
 تسمية وبيان حال ومآل داره في رصده تأييده للسنن .

تعطير الأنفاس بذكر ابن أركاس .
 الإقصاص عن حكم الإكراه في الطلاق والتكاح .
 مقدمة وتعليق على ذيل طبقات الحفاظ للحسيني والتقي بن قهد
 والجلال السيوطي .

مقدمة وتعليق على تبين كذب المفتري في الذب عن الامام الأشعري لابن عساكر .
 مقدمة وتعليق على التبصير لأبي المظفر الأسفرايني في الفرق .
 مقدمة وتعليق على التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع لأبي الحسين الملقبي .
 مقدمة وتعليق على الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي .
 مقدمة وتعليق على كشف أسرار الباطنية للحجادي .
 مقدمة وتعليق على اللبحة في الوجود وأفعال العباد والقدر وما إلى ذلك
 لأبراهيم الحلبي المذاري .

مقدمة بيان مذهب الباطنية وبطلانه لمحمد بن الحسن الديلمي اليماني .
 مقدمة طبقات ابن سعد ،
 مقدمة ذيل الروضتين لأبي شامة .
 مقدمة نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية .
 مقدمة ترتيب مسند الامام الشافعي لمحمد عابد السندي .
 مقدمة وتعليق على مراتب الاجماع لابن حزم .
 مقدمة وتعليق على النبد لابن حزم في أصول المذهب الظاهري .
 مقدمة وتعليق على اختلاف الموطآت للدارقطني وكشف المغطاء في فصل الموطأ
 لابن عساكر .

مقدمة وتعليق على الأسماء والصفات للبيهقي .
 مقدمة الحدائق في الفلسفة العالية لابن السيد البطليوسي .
 مقدمة وتعليق على حقيقة الانسان والروح للجلال الدواني .
 مقدمة وتعليق على العقيدة النظامية لامام الحرمين .
 تعليق على الأجزاء الثلاثة للذهبي في مناقب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
 ابن الحسن .

مقدمة وتعليق على زغل العلم للذهبي .
 مقدمة وتعليق على العالم والمتعلم رواية أبي مقاتل عن أبي حنيفة ورسالة

أبي حنيفة إلى عثمان البتي إمام أهل البصرة في الإرجاء رواية أبي يوسف عنه
والفقه الأبيسط رواية أبي مطيع عنه .

تقدمة فهارس البخاري للأستاذ الشيخ رضوان محمد رضوان
تقدمة إشارات المرام من عبارات الامام للعلامة كمال الدين البياضي في الآليات .
تقدمة العالم والمتعلم لأبي بكر الوراق الترمذي .
كلمة جامعة عن الروض النضير شرح المجموع الفقهي الكبير في مذهب الزيدية .
تقدمة الحور العين لنشوان الحميري .
مختصر تذهيب التاج اللعيني في ترجمة البدر العيني : في صدر الطبعة الجديدة
من نجاح القاري شرح صحيح البخاري .

تقدمة وبعض تعليق على دفع شبه التشبيه لابن الجوزي .
تقدمة الأعلام الشرقية للأستاذ زكي مجاهد .
تقدمة انتقاد المغنى عن الحفظ والكتاب .
تقدمة النهضة الإصلاحية للأسرة الإسلامية للأستاذ الكبير المغفور له مصطفى
الحمامي خطيب الجامع الزيني .

تقدمة منتهى آمال الخطباء للأستاذ الكبير الحمامي المذكور .
تقدمة براهين الكتاب والسنة للعلامة الأستاذ العارف بالله الشيخ سلامة العزامي
تقدمة وتعليق على شرح المقدمات الخمس والعشرين في توحيد الله وتنزيهه
المدونة في دلالة الحائرين للفيلسوف الإسرائيلى موسى بن ميمون القرطبي
والشرح للرئيس محمد بن أبي بكر التبريزي . إلى غير ذلك من رسائل وتقاريط
ونحو مائة وعشرين مقالا في شتى الموضوعات الهامة . جعلها الله خالصة
لرجه الكريم .